



جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية
تخصص : مالية وبنوك

بعنوان :

دراسة الجدوى المالية كآلية لتفعيل منح

الائتمان في البنوك

"دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)
وكالة غرداية"

تحت إشراف :

الأستاذ بوخالفي مسعود

- إعداد الطالبة :

زهرة بيشي

السنة الجامعية : 2016 / 2017

إهداء

أهدي هذا العمل إلى والدي العزيزين داعية للمولى عز وجل أن يحفظهما

وإلى أخي وأخواتي كل باسمه

إلى كل من علمني حرفاً وجلست متعلمة بين يديه وكل من أعانني على إنجاز هذا العمل

إلى كل من سعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي

كلمة شكر

الحمد لله الذي منا علي بالوصول إلى هذه المنزلة التي ما كنت لأبلغها إلا بفضلته

فالحمد لله عز وجل الذي ألهمني الصبر والثبات ومدني بالقوة والعزم على مواصلة مشواري الدراسي.

أتقدم بجزيل الشكر إلى كل من ساعدني في إنجاز هذه المذكرة وأخص بالذكر

الأستاذ المشرف الذي لم يبخل علي بالمساعدة وتقديم النصائح والتوجيهات الضرورية.

إلى الذين حضيت بشرف الجلوس متعلمة بين أيديهم.

إلى كل الأساتذة الذين استفدت من توجيهاتهم.

الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح الإجراءات العملية التي تتخذها البنوك في منح القروض الاستثمارية ومعايير التقييم والمؤشرات المرتبطة بها ودرجة المخاطر التي يتحملها البنك، ومعرفة مدى استعمال الدراسات المالية والمؤشرات المرتبطة بها في قبول تمويل المشاريع الاستثمارية عن طريق القروض البنكية أو رفضه من خلال دراسة تطبيقية على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR (وكالة غرداية).

- وعليه يمكن طرح التساؤل التالي: هل تعتبر الجدوى المالية آلية في تفعيل منح الائتمان في البنوك؟
- في هذه الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي.
- من خلال تربيصي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية لاحظت إقداما لبأس به على القروض خاصة قروض الاستثمار من أجل تمويل المشاريع الاستثمارية التي تسمح بتطوير قدرات المؤسسة، حيث يعرف مجال الاستثمار توسعا كبيرا في الساحة الاقتصادية.

كما استنتجت أيضا مايلي :

✓ نشاط البنك يتوقف على نوع وحجم الزبائن المتعامل معهم.

الكلمات المفتاحية :

- جدوى مالية، ائتمان، قروض، استثمارية، ميزانية مالية، بنوك تجارية.

Résumé:

Cette étude vise à préciser les mesures concrètes prises par les banques dans l'octroi de crédits d'investissement et des critères d'évaluation et les indicateurs associés et le degré de risque supporté par la Banque, et de connaître l'étendue de l'utilisation des études financières et les indicateurs associés à accepter le financement des projets d'investissement grâce à des prêts bancaires ou le rejet par une étude pratique sur le niveau de Banque d'agriculture et de développement rural (BADR) (Agence Ghardaia).

- La question suivante peut être posée: la faisabilité financière est-elle un mécanisme pour activer l'octroi de crédit dans les banques?

- Dans cette étude était basée sur l'approche descriptive et analytique.

- Grâce à Trabsi à la Banque d'agriculture et de développement rural, j'ai remarqué une forte concentration sur les prêts, en particulier les prêts à l'investissement, pour financer des projets d'investissement qui permettent le développement des capacités de l'institution, où le domaine d'investissement s'élargit largement sur le plan économique.

Elle a également conclu:

✓ L'activité de la banque dépend du type et de la taille des clients qui les traitent.

Mots clés:

- Faisabilité financière, crédit, prêts, investissement, budget financier, banques commerciales.

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
23	الميزانية المالية جانب الأصول للسنوات (2009-2010-2011-2012)	1-2
33	الميزانية المالية جانب الخصوم للسنوات (2009-2010-2011-2012)	2-2
34	الميزانية المختصرة للأصول	3-2
34	الميزانية المختصرة للخصوم	4-2
36	حساب تكلفة المشروع	5-2
37	جدول اهتلاك المشروع	6-2
38	حساب التدفقات الصافية	7-2

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
11	خريطة التحليل المالي	1-1
26	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR (وكالة غرداية)	1-2
31	طلب قرض استثماري	2-2

المقدمة

مقدمة

تعتبر المشروعات الاستثمارية الإطار الحقيقي لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أي بلد ونجاح خطة التنمية يعتمد بالأساس على نجاح مشروعاتها وتمثل دراسات الجدوى إحدى الأدوات العامة التي تساهم في ترشيد قرارات الاستثمار وتمويل هذه المشروعات، إذ تبين لي أن هناك صلة قوية بين دراسة تقييم جدوى المشروعات ومعدلات التنمية الاقتصادية المحققة والتي في حقيقة الأمر تعتمد على الكفاءة الاقتصادية في استخدام القدر المتوفر من الموارد الاقتصادية. حاولت في هذه الدراسة تسليط الضوء على موضوع دراسات الجدوى الاقتصادية والتي طالما كانت مجالاً خصبا يهتم به الكثير من الباحثين والمستثمرين والمؤسسات المالية وغيرها من الأطراف التي يهملها الأمر.¹

إشكالية البحث

هل تعتبر دراسة الجدوى المالية آلية في تفعيل منح الائتمان في البنوك؟

والإجابة على الإشكالية المطروحة يستوجب علينا الإجابة على الأسئلة التالية :

- ما هي دراسة الجدوى المالية؟

- كيف تتم عملية الائتمان المصرفي؟

- ما هي العلاقة بين دراسة الجدوى ومنح الائتمان؟

الفرضية العامة

دراسة الجدوى المالية تعتبر آلية في تفعيل منح الائتمان في البنوك.

أهمية الموضوع

تتجلى أهمية دراسة الجدوى في صناعة القرار الاستثماري بالنسبة للعديد من الأطراف، حيث يمكن إنجازها

في :

¹ - محمددين نورالدين، دراسة الجدوى الاقتصادية، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 7، 2009.

- بالنسبة للمستثمر (الفرد) : تعتبر دراسة الجدوى أداة لاتخاذ القرار الاستثماري الرشيد، حيث تساعد على الوصول إلى اختيار أفضل البدائل الاستثمارية باستخدام الموارد المتاحة أحسن استخدام ممكن، كما أنها تجنب المستثمر المخاطر وتحتل الخسائر وضياع الموارد خاصة في المشروعات الكبيرة برصد.

- بالنسبة للبنك : تساعد دراسة الجدوى البنك التعرف على ظروف وأحوال البيئة التي يعمل فيها المشروع من خلال المعلومات المتاحة ومراحل نمو تلك البيئة والتفاعل معها، كما يجدر الإشارة إلى أن هناك أوجه تشابه كثيرة بين أساليب التحليل الائتماني التي يقوم بها البنك بغرض منح الائتمان المصرفي وأساليب التحليل في دراسات الجدوى الاقتصادية والتي تتقاطع كلاهما في الوصول إلى التأكد من قدرة العميل على سداد القرض في المواعيد المحددة (قياس الجدارة الائتمانية).

- بالنسبة للدولة : إن القيام بتنفيذ الفرص الاستثمارية دون القيام بدراسة الجدوى يترتب عليه ضياع الموارد الاقتصادية، وأمام الحاجيات المتزايدة لأفراد المجتمع تساهم دراسة الجدوى في تحقيق التخصص الأمثل للموارد الاقتصادية على المستوى القومي وذلك بتحديد الفرص الاستثمارية المتاحة على المستوى الكلي ثم ترتيب تلك الفرص حسب أهميتها و أولويتها.

الدراسات السابقة

رغم وجود العديد من الكتابات التي تعالج موضوع دراسات الجدوى المالية وتقييم المشروعات الاستثمارية، ولكن كل واحدة منها انتهجت أسلوباً معيناً وتوسعت في جوانب معينة، واختصرت في جوانب أخرى حسب وجهة نظر الباحث أو اهتماماته الشخصية، ومن أبرز الدراسات التي لها علاقة بموضوع هذه الدراسة مايلي :

● ياسمين دروازي، مذكرة ماجستير بعنوان مدى أهمية دراسة الجدوى التسويقية على نجاح للمشاريع الاستثمارية 2006، استخدمت المنهج الوصفي في بعض أجزاء البحث المتعلقة بعرض مفاهيم حول الموضوع، والمنهج التحليلي للتعقيب والتعليق وتقييم ما تم وصفه، تهدف المذكرة إلى :

- دراسة الطرق البديلة لتنفيذ الغرض من فكرة المشروع من النواحي التسويقية.
- التوصل للقدرة على الاختيار والمفاضلة بين البدائل المتاحة للمشروع تبعاً لمعطيات تسويقية موضوعية.
- واستخلصت مجموعة من النتائج نذكر أبرزها :

- يتأثر المشروع بعوامل البيئة التسويقية، ومنه ضرورة التحسس لها لتحديد الاستجابة المطلوبة والموافقة لطبيعة التغيير الحاصل.

- لا تقتصر دراسة الجدوى التسويقية في تحديدها للطلب المتوقع، على منتجات المشروعات الجديدة فقط، بل حتى القائمة منها، وبهذا فهي ترافق المشروع على مدى عمره الافتراضي، من اقتضت الحاجة إلى ذلك.

• بن حسان حكيم مذكرة ماجستير بعنوان دراسة الجدوى ومعايير تقييم المشاريع الاستثمارية سنة 2006، وذلك باستعمال المنهج التحليلي الوصفي بهدف توضيح الإطار النظري لعملية دراسة جدوى المشروعات، وعملية تقييمها، إضافة إلى تزويد المستثمر بآليات الدراسة ومستلزماتها من معلومات وبيانات مساعدة في الدراسة، كما استخلص جملة من النتائج نذكر أهمها :

- يتم تقييم المشروعات في حالات التأكد وفي حالات عدم التأكد والمخاطرة.
- بالنسبة للمشاريع الحكومية لا بد من الأخذ بعين الاعتبار أثرها على المستوى القومي، أي مدى ربح المجتمع من المشروع.

- يتم تحديد موقع المشروع على ضوء عدة عوامل، منها عوامل اقتصادية وأخرى غير اقتصادية.
• بن مسعود نصر الدين، مذكرة ماجستير بعنوان دراسة وتقييم المشاريع الاستثمارية سنة 2010، استخدم خلالها المنهج الكمي التحليلي لتناسبه مع إشكالية البحث، التي تهدف إلى التعرف على أهم الخطوات الأساسية والمراحل التي على أساسها يتم اتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة إما بالتخلي عن المشروع المقترح أو العمل على تنفيذه، حيث استخلص جملة من النتائج أهمها ضرورة القيام بدراسة جدوى تفصيلية من أجل التقليل من المخاطر وعدم التأكد من خلال تقييم التأثيرات المختلفة على أداء المشروع مثل التغيرات أسعار السلعة المنتجة وأسعار مستلزمات الإنتاج وتكاليف التمويل وتغيرات الطلب والتطورات التقنية والتغيرات في ظروف الإنتاج.

المنهج المستخدم

المنهج المستخدم هو المنهج الوصفي والتحليلي.

صعوبات البحث

- عدم تعاون موظفي البنك في تقديم المعلومات اللازمة خاصة بمجال بحثي هذا.

- نقص الوثائق اللازمة لتدعيم الجانب التطبيقي.

هيكل البحث

الفصل الأول : الدراسة النظرية لجدوى المالية والائتمان المصرفي

- المبحث الأول : ماهية دراسة الجدوى المالية

- المبحث الثاني : ماهية الائتمان المصرفي

الفصل الثاني : الدراسة التطبيقية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR (وكالة غرداية)

- المبحث الأول : تقديم عام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR (وكالة غرداية)

- المبحث الثاني : الدراسة المالية والاقتصادية لملف قرض استثماري.

الفصل الأول

الدراسة النظرية للجدوى المالية والائتمان المصرفي

- تمهيد.
- المبحث الأول: ماهية دراسة الجدوى المالية.
- المبحث الثاني: ماهية الائتمان المصرفي.

تمهيد :

تعتبر دراسة جدوى مشروع استثماري عملية واسعة الجوانب، حيث كل جانب يستلزم دراسة خاصة به في حد ذاته، فقد حاولنا في هذا الفصل نعطي مفهوم عام لدراسة الجدوى وكذا الخطوات المنهجية لتقييم الجدوى المالية، ومن جانب آخر بينا ماهية الائتمان المصرفي وأهميته عناصره وكذا الإجراءات العملية والأسس والضوابط الفنية لمنحه للمستثمر، وعليه تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين على النحو التالي :

المبحث الأول : ماهية دراسة الجدوى المالية.

المبحث الثاني : ماهية الائتمان المصرفي.

المبحث الأول : ماهية دراسة الجدوى المالية

لعل من الضروري الإشارة إلى أن دراسات الجدوى المالية تعتمد في تحليلاتها وإجراءاتها على نتائج دراسات الجدوى الأخرى في إطار العلاقات المتداخلة التي تربط بين دراسات الجدوى المختلفة للمشروع.

المطلب الأول : مفهوم وأهداف دراسة الجدوى المالية

الفرع الأول : مفهوم دراسة الجدوى المالية

تتم دراسة الجدوى المالية بقياس ربحية المشروع من الناحية التجارية إلى جانب تحديد مصادر التمويل والهيكل التمويلي المقترح للمشروع وتقيس دراسة الجدوى المالية الربحية المتوقعة للمشروع من وجهة نظر المستثمر، وتوقف هذه الدراسة على نتائج كل من الدراسة التسويقية (التي يتحدد من خلالها حجم وقيمة المبيعات المتوقعة) والدراسة الفنية والهندسية (التي يتحدد من خلالها عناصر وقيمة كل من التكاليف الاستثمارية وتكاليف الإنتاج) وتساعد دراسة الجدوى المالية المستثمر في اتخاذ القرار بشأن الاستثمار في المشروع المقترح محل الدراسة من عدمه، ولتسهيل ذلك القرار يجب ترتيب كل من تكاليف الاستثمار وتكاليف الإنتاج والإيرادات المتوقعة بشكل واضح باعتبار أن الربحية الخاصة لأي مشروع تعتمد أساساً في النهاية على حجم وهيكل الإنفاق الاستثماري، وتكاليف الإنتاج والإيرادات إلى جانب توقيت هذه العناصر.¹

تسعى دراسات الجدوى المالية إلى إجراء عملية جدولة للنتائج التي يتم الحصول عليها من دراسات الجدوى الأخرى أي وضعها في شكل جداول وتحليلات معينة حتى يتسنى الوصول إلى إبراز الإيرادات المالية والتكاليف التي يتحملها أصحاب المشروع في مقابل الحصول على تلك المنافع ولذلك فإن أهم نتائج تلك الجداول والتحليلات المالية هي الوصول إلى جدول التدفقات النقدية الذي يعطي في نهايته صافي التدفقات النقدية للمشروع عبر عمر المشروع حيث يكون الأساس لتقييم المشروع الاستثماري من وجهة نظر المستثمر الفرد والجهات المانحة والممولة للمشروع وهذا الجدول يمكن التوصل من خلاله إلى ما إذا كان المشروع له جدوى مالية من عدمه وتوقف الإجابة على النتائج التي يتم التوصل إليها والتي توضح ما إذا كان صافي التدفقات النقدية بالموجب والسالب عبر عمر الاقتصادي للمشروع ولن يأتي ذلك إلا من خلال تحليل وبيان مختلف تدفقات النقدية الداخلة والخارجة للمشروع وهو ما يتيح التقييم الاقتصادي للمشروع بتطبيق معايير التقييم المختلفة،

¹ - عاطف وليم اندراوس، دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات، الأطر والخطوات-الأسس والقواعد-المعايير، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2011، ص362.

بالإضافة إلى كل ذلك تنطوي دراسات الجدوى المالية على بحث جدوى الهيكل التمويل الأمثل للمشروع واختيار الهيكل التمويلي الأمثل¹.

ولذلك يطلق عليها البعض أحيانا دراسات الجدوى التمويلية للمشروع نظرا لأهمية هذا الجانب لأي مشروع استثماري.²

الفرع الثاني : أهداف دراسة الجدوى المالية

تهدف دراسة الجدوى المالية إلى تحديد مدى مقدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته، وذلك من خلال إعداد التقديرات عن إيرادات المشروع من ناحية، والتكاليف الاستثمارية وتكاليف التشغيل من ناحية أخرى على مدى العمر الإنتاجي للمشروع، وتسعى للتأكد من قدرة المشروع - من خلال التدفقات النقدية الصافية- على استرداد تكلفة الاستثمارات الرأسمالية التي سيتحملها المستثمر وخلال فترة استرداد مقبولة، وقدرة المشروع على تحقيق التوازن بين الاحتياجات المالية اللازمة ومصادر الحصول عليها.³

كما تهدف دراسة الجدوى المالية إلى التأكد من مدى توافر الموارد المالية اللازمة لإقامة المشروع في الأوقات المناسبة بتكلفة معقولة وذلك من خلال:⁴

1- تحديد مصادر حصول المشروع على الموارد المالية المختلفة، مع تحديد تكلفة الحصول عليها.

2- تقدير التكلفة لكل هيكل تمويلي معين.

3- الاختيار بين الهياكل التمويلي المختلفة بما يحقق هدف المشروع بشكل أفضل من حيث تحديد قدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته المالية، وذلك بما يحقق المرونة والتي تعني القدرة على تطويع الهيكل المالي للمشروع لاحتياجاته التي تنشأ من الظروف المتغيرة، ومن أوجه المرونة هي مقدرة المشروع على توفير السيولة اللازمة لعمل المشروع ولمواجهة جميع التزاماته.

¹ - Ifedia.com A/avab/wp.content.

² - عبد المطلب عبد الحميد، دراسة الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، صص 217-218.

³ - نعيم نمر داود، دراسة الجدوى الاقتصادية، دار البداية، الأردن، 2011، صص 97.

⁴ - مدحت القرشي، دراسات الجدوى وتقييم المشروعات الصناعية، دار وائل للنشر، الأردن، 2009، صص 32.

وتهدف دراسة الجدوى المالية إلى مساعدة المستثمر في اتخاذ القرار بشأن الاستثمار في المشروع المقترح محل الدراسة من عدمه، كما تهدف دراسة الجدوى المالية من خلال إعداد القوائم المالية التقديرية للمشروع إلى تحقيق غايتين هما¹:

1- التخطيط المالي للتكاليف الكلية للمشروع الاستثماري.

2- الرقابة على تنفيذ المشروع الاستثماري والمتابعة بالمقارنة بين النفقات الاستثمارية المنفقة ونظيرتها المقدرة في القوائم المالية للمشروع الاستثماري.

المطلب الثاني : الخطوات المنهجية لتقييم الجدوى المالية

الفرع الأول : إعداد خطة المصاريف العمومية والإدارية

وتتضمن هذه الخطوة إعداد خطة بجميع المصاريف الأخرى التي لا تدخل في نطاق مصاريف البيع والتوزيع التي تظهرها خطة المبيعات الناتجة عن التحليل السوقي - ولا تدخل أيضا في نطاق مصاريف الإنتاج - التي تظهرها خطة الصنع الناتجة من التحليل الفني - والتي تتحقق عند تشغيل المصنع، أي المصاريف العمومية والإدارية مثال ذلك مرتبات الإدارة، ومصاريف المطبوعات، والضرائب، والتأمينات، ومصاريف البحوث، وغيرها.

الفرع الثاني : تقدير التكلفة الإجمالية للمشروع

وتتضمن هذه الخطوة تقدير التكلفة الإجمالية للمشروع عن طريق تجميع المعلومات التي تظهر في خطة المبيعات وخطة الصنع وخطة المصاريف الإدارية والعمومية، وذلك لتحديد التكلفة التي تتطلبها عملية البدء في المشروع.²

ويتكون الإنفاق الرأسمالي الإجمالي للمشروع من :

1- الاستثمار الثابت، مثال ذلك تكلفة الأراضي والمباني والعدد والآلات.

2- إجمالي رأس المال العامل، وهو عبارة عن الأصول المتداولة المطلوبة، مثال ذلك النقدية، والمخزون، والذمم، والمهمات، والمصاريف المدفوعة مقدما كالإيجار أو التأمين والمياه وغيرها.

¹ أمين السيد أحمد لطفي، دراسة جدوى المشروعات الاستثمارية، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص29.

² د. مصطفى محمود أبوبكر، دليل إعداد دراسات جدوى المشروعات وتحقيق فعالية قرارات الاستثمار، كلية التجارة - جامعة المنوفية، 2000، ص156.

3- تكلفة البدء في العمل، وتتضمن تكلفة تكوين الشركة، وتكلفة الدراسات التمهيديّة، ودراسة السوق، وبراءات الاختراع وغيرها.

وعند هذه المرحلة لا بد من إعداد "ملخص لتكلفة المشروع" والذي يعتبر أساس التخطيط المالي، كما أنه يوجه إلى الممولين المحتملين عند التقدم إليهم بطلب الأموال.

الفرع الثالث : تقدير الاحتياجات المالية

وتتضمن هذه الخطوة إعداد تقدير مبدئي للاحتياجات المالية، على أن يتم تعديل هذا التقدير المبدئي في مرحلة متقدمة من الدراسات وبعد إعداد تقديرات التدفقات النقدية.

وفي هذه المرحلة يقع على عاتق الدارس تحديد :

1- كمية الأموال التي يمكن الحصول عليها من مصادر التمويل الخارجية.

2- شكل التمويل المطلوب استخدامه.

3- المصادر التي سيتم الحصول منها على الأموال.

الفرع الرابع : إعداد قائمة الأرباح والخسائر المقدرة

وتتضمن هذه الخطوة إعداد التقديرات الخاصة بقائمة الدخل للمشروع، أي التقديرات الخاصة بعناصر الإيرادات والأرباح وعناصر المصاريف والخسائر، ويتم ذلك باستخدام "معادلة الربح" كالتالي :

الربح بعد الضريبة = إجمالي المبيعات - المبيعات المردودة والمسموحات - تكلفة البضاعة المباعة

- مصاريف التشغيل + مصاريف الدخل الأخرى - الفوائد - ضرائب الدخل.

وهذه التقديرات إذا كانت خاصة بمشروع جديد، يفضل أن تكون على أساس شهري أو ربع سنوي للسنة الأولى، وتقديرات سنوية لمدة أربعة سنوات أخرى.¹

¹ - د. مصطفى محمود أبو بكر، مرجع سابق، ص 156-157.

الفرع الخامس : إعداد تقديرات التدفق النقدي

وتتضمن هذه الخطوة إعداد تقديرات الميزانية النقدية، لتساعد على تحديد كمية النقدية المطلوبة للبدء في المشروع، وتخطيط توقيت الحصول على القروض، والتأكد من أن النقدية ستكون متوافرة لمقابلة الالتزامات واستحقاقها.

وتتضمن تقديرات الميزانية النقدية :

1- المتحصلات النقدية : وهي تقديرات التدفق النقدي الداخل من جميع مصادر النقدية مثل ذلك متحصلات الذمم، والمبيعات النقدية، وبيع حقوق الملكية وغيرها.

2- المدفوعات النقدية : وهي تقديرات استخدامات النقدية، مثال ذلك مدفوعات الخامات، مدفوعات العمال، مصاريف الصنع النقدية وغيرها.

ويفضل إعداد تقديرات التدفق النقدي على أساس شهري خلال المرحلة التي تسبق التشغيل وعلى أساس شهري وربع سنوي في السنوات التالية.

الفرع السادس : إعداد الموازنة التقديرية

وتتضمن هذه الخطوة إعداد قائمة بجميع موارد المشروع بالإضافة إلى نصيب الدائنين والملاك من هذه الموارد، وهي تمثل المركز المالي للمنشأة في تاريخ محدد، وذلك لتقدير ما ستكون عليه المنشأة بعد فترة زمنية من التشغيل.

وعادة ما يفضل إعداد تقديرات عن بنود الميزانية العمومية لمدة 5 سنوات على الأقل بعد بداية التشغيل، وإعداد التقديرات على أساس شهري بالنسبة للسنة الأولى للتشغيل.¹

الفرع السابع : تقييم جدوى المشروع

وتتضمن هذه الخطوة تقييم جدوى المشروع، وذلك في ضوء البيانات المجمعة من التحليل الفني وتحليل السوق والتحليل المالي، ويتم ذلك من خلال تحليل المشروع المقترح لتحديد ما إذا كان المشروع يقبل أم يرفض، ومن خلال تحليل التقديرات عن ظروف التشغيل، وأخيراً من خلال تحليل الحساسية وتحليل الخطر وذلك بدراسة

¹ - د. مصطفى محمود أبوبكر، مرجع سابق، ص 157-158.

أثر التغير في المتغيرات الأساسية (كالإيراد والتكاليف) على النتيجة النهائية (الأرباح)، وكذلك بدراسة القيم المتوقعة للبدائل والاختيار على أساسها.

الفرع الثامن : تحديد ما إذا كان المشروع يقابل معايير قرار الاستثمار أم لا ؟

حتى هذه المرحلة من مراحل دراسة جدوى المشروع، تنصب الدراسة على "مشروعاً واحداً". لكن من المعروف أنه لكي يتم تقييم المشروع بصورة موضوعية فلا بد من وجود بدائل أخرى يتم مقارنتها بهذا المشروع. فعلى سبيل المثال، قد يكون المشروع الخاضع للدراسة هو إنشاء مصنع جديد لإنتاج سلعة معينة، بينما يكون البديل هو التوسع في المصنع الحالي لإنتاج هذه السلعة، في هذه الحالة يتم ترتيب اقتراحات الإنفاق الاستثماري لاختيار اقتراح الإنفاق الاستثماري الأفضل وذلك في ضوء معايير قرار الاستثمار.

وهناك عدة أساليب تستخدم في ترتيب اقتراحات الإنفاق الاستثماري بعضها لا تأخذ في الاعتبار القيمة الزمنية للنقود مثل أسلوب درجة الضرورة، وأسلوب متوسط معدل العائد، وأسلوب فترة الاستيراد. والبعض الآخر يأخذ في الاعتبار القيمة الزمنية للنقود مثل : أسلوب صافي القيمة الحالية، وأسلوب معدل العائد الداخلي، وأسلوب دليل الربحية والمجموعة الأخيرة من الأساليب هي المفضلة في الواقع من وجهة نظر التقييم المالي السليم.

الفرع التاسع : تحليل التوقعات (التنبؤات) الخاصة بظروف التشغيل

إذا ما افترضنا أننا قد اتخذنا قراراً بقبول المشروع بناء على معايير الاستثمار المحددة، فإن الخطوة التالية هي إلقاء الضوء على الجوانب التشغيلية للمشروع، وخاصة إذا كان المشروع يتعلق بإنشاء مصنع لإنتاج سلعة معينة، ويتم ذلك من خلال تحليل القوائم المقدرة للدخل، وللميزانية العمومية وللتدفق النقدي.

ومن الأدوات الممكن استخدامها في هذا التحليل النسب المالية : نسب السيولة، و نسب النشاط، نسب الربحية. حيث يتم حساب هذه النسب للمشروع الجديد (على أساس تقديري) ثم يتم مقارنتها بنسب الصناعة أو نسب المنشأة القائمة فعلاً للتعرف على الجوانب مثال ذلك المقدرة التنافسية للمشروع، ومركز السيولة للمشروع وغيرها.

كذلك يمكن استخدام أسلوب تحليل التدفقات النقدية للتعرف على ما إذا كان المشروع سيقابل مشكلة سيولة، وما إذا كان المشروع سيتمكن من تغطية الالتزامات الجارية حين ميعاد استحقاقها وغيرها.¹

¹ - د. مصطفى محمود أبوبكر، مرجع سابق، ص 158-159.

الفرع العاشر : تحليل الحساسية

قد يتطلب الأمر لتأكيد سلامة قرار الإنفاق الاستثماري القيام بتحليل إضافي وهو تحليل الحساسية. ويتضمن هذا التحليل تحديد أثر أي تغيرات محتملة تحدث في المتغيرات الأساسية (مثل سعر السلعة، أو تكلفة الخامات، أو تكلفة التشغيل) على النتيجة العامة للمشروع (الربحية أو إجمالي التكلفة)، وتحديد المتغيرات التي يكون لها أكثر الأثر نتائج المشروع. وباختصار فإن تحليل الحساسية يهدف إلى تحديد مدى تأثر (حساسية) الحل لأي تغيرات تحدث في المستقبل مثل انخفاض السعر عن السعر المتوقع، أو ارتفاع أسعار الخامات عن الأسعار المقدرة وغيرها.

ويتم تحليل الحساسية باستخدام أحد الأساليب التالية :

1- تحليل التعادل : ويستخدم هذا التحليل لإظهار أثر التغيرات في التكلفة وحجم الإنتاج والسعر على الأرباح، وتحديد " هامش الأمان" فيما يتعلق بهذه المتغيرات (التكلفة، وحجم الإنتاج، والسعر) الذي يسمح للمُنشأة بالاستمرار في عملها.

2- نماذج خصم التدفقات النقدية : ويستخدم هذه التحليل لإظهار أثر التغيرات التي يمكن أن تحدث مثلا في معدل الخصم على صافي القيمة الحالية لربحية المشروع.

الفرع الحادي عشر : تحليل المخاطر

نظرا لأن المتغيرات التي تستخدم في تحديد ربحية المشروع تعتمد على أحداث مستقبلية لا يمكن التنبؤ بوقوعها بدقة كاملة، لذلك يتطلب الأمر للحصول على نتائج أكثر دقة فيما يتعلق بربحية المشروع القيام بتحليل الخطر. حيث يتم أخذ درجة الخطر المرتبطة بالمشروع الاستثماري محل الدراسة في الاعتبار والتعبير عنها على أساس كمي (أي الاحتمالات)، وتضمينها في المقياس المستخدم في تقييم نتائج المشروع. وفي هذا التحليل يقوم الدارس بتحديد عدة نواتج للقرار ثم يخصص احتمالات معينة لكل ناتج. وعادة تستخدم قاعدة بايز في التوصل إلى القيمة المتوقعة للبدائل المختلفة التي تستخدم كمعيار للاختيار.¹

¹ - د. مصطفى محمود أبوبكر، مرجع سابق، ص 159-160.

الفرع الثاني عشر : اتخاذ القرار بقبول أو رفض المشروع من الناحية المالية

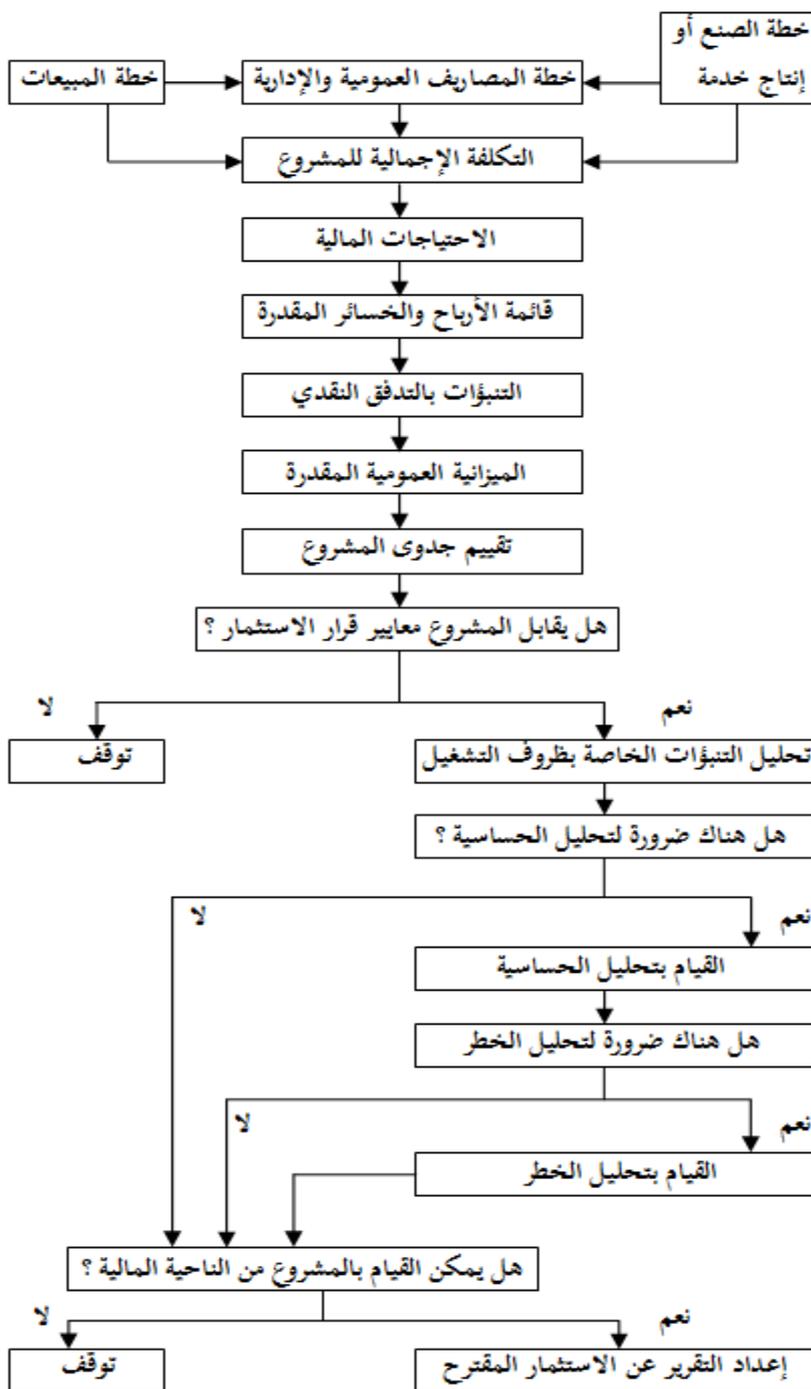
في ضوء البيانات والمعلومات السابقة الخاصة بالتحليل المالي إذا لم يكن المشروع مناسباً من الناحية المالية، أي كانت العوائد المالية والأخطار غير مناسبة لجميع الأطراف التي ستتولى استثمار أموالها في المشروع، فإنه عند هذه النقطة يتوقف التحليل نهائياً.

أما إذا كان المشروع مناسباً من الناحية المالية، أي كانت العوائد المالية والأخطار مناسبة لجميع الأطراف التي ستتولى استثمار أموالها في المشروع، فإنه عند هذه النقطة يتخذ قرار بقبول المشروع من الناحية المالية، وإذا كان القائم بالدراسة هو المسؤول الحكومي عن التخطيط والاستثمار، فإن القرار يكون الاستمرار في التحليل لجدوى المشروع وذلك بالانتقال إلى المرحلة الأخيرة من مراحل تحليل الجدوى وهي تحليل الربحية الاجتماعية والقومية للمشروع. أما إذا كان القائم بالدراسة هو رجل الأعمال فإن القرار هنا هو قبول المشروع، وعند هذه المرحلة ينتقل إلى المرحلة الأخيرة من دراسة الجدوى وهي مرحلة إعداد التقرير عن الاستثمار، ويتضمن هذا التقرير جميع البيانات التي حصل عليها في خلال مراحل التحليل المختلفة (السوق والفني والمالي) مع عرض النتائج والتوصيات.¹

ويوضح الشكل التالي العلاقات التتابعية لهذه الخطوات والقرارات البديلة لكل خطوة منها :

¹ - د. مصطفى محمود أبوبكر، مرجع سابق، ص 160.

شكل رقم (1-1) : خريطة التحليل المالي



المصدر : دليل إعداد دراسات جدوى المشروعات وتحقيق فعالية قرارات الاستثمار

المبحث الثاني : ماهية الائتمان المصرفي

يختص هذا المبحث بتحديد مفهوم الائتمان في البنوك التجارية، مع بيان العناصر الرئيسية لهذا الائتمان بالإضافة إلى إجراءاته العملية، وكذلك الأسس والضوابط الفنية التي تحكم منحه.

المطلب الأول : مفهوم وعناصر الائتمان المصرفي

الفرع الأول : مفهوم الائتمان المصرفي

وردت تعريفات متعددة للائتمان المصرفي¹ Banking Credit Facilities، يختلف مضمونها من تعريف لآخر.

حيث نجد أنه هو الثقة التي يمنحها البنك لعميله من خلال إتاحة مبلغ معين من المال لاستخدامه في غرض محدد خلال فترة زمنية معينة مقابل فائدة محددة مع تقديم العميل الضمان المناسب.

كما يمكن تعريف الائتمان على أنه حصول على البضائع والخدمات مقابل إعطاء وعد بدفع قيمتها بالنقود حين الطلب بوقت محدد في المستقبل فالائتمان يقوم على أساس الثقة والأمانة من الطرف الحاصل عليه ويستوجب مرور فترة من الزمن بين وقت التسليم والتسلم أو الإقراض والتسديد.

ومن تعاريفه أيضا أنه عملية مبادلة قيمة حاضرة بقيمة آجلة مساوية لها مضافا إليها مبلغ آخر يسمى الفائدة تحلي الدائن عن قيمة حاضرة وهناك طرفان في عملية الائتمان :

الأول : مانح الائتمان المقرض أو الدائن.

الثاني : متلقي الائتمان ويدعى بالمدين أو المقرض.

الفرع الثاني : عناصر الائتمان المصرفي

يتضح من التعريف السابق للائتمان المصرفي أنه يقوم على مجموعة من العناصر الرئيسية، أهمها ما يلي :

1- ثقة البنك في العميل : وهو ما يستلزم قيام البنك بدراسة كافة المقومات الائتمانية للعميل بقصد التحقق من جدارته الائتمانية.

¹ - د. طلعت أسد عبد الحميد، إدارة البنوك التجارية - الإستراتيجية والتطبيق، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1999، ص104.

2- إتاحة مبلغ من المال : وذلك أن الائتمان المصرفي لا ينحصر في قيام البنك بدفع مبلغ نقدي للعميل، وإنما يتعدى ذلك إلى إتاحة هذا المبلغ للعميل من خلال عدة صور أخرى كإضافته إلى حسابه الجاري أو استخدامه في فتح اعتمادات مستندية لصالحه أو إصدار خطابات ضمان له، أو غير ذلك من صور الإتاحة المتعارف عليها في العمل الائتماني.

3- تعيين مبلغ الائتمان : إذ لا بد من تحديد مبلغ الائتمان حتى وإن تعددت صورته، وهو ما يعرف في العرف المصرفي باسم السقف الائتماني للعميل.

4- تحديد الفائدة على الائتمان : حيث يُعتبر حصول البنك على الفائدة من المقترضين الهدف الرئيسي من قيامه بمنحهم الائتمان، ويمثل تحديد هذه الفائدة مقدماً جوهر العمل المصرفي التقليدي.

5- تحديد الغرض من الائتمان : إذ يلزم تحديد الغرض من حصول العميل على الائتمان ومعرفة هل سيوجه مبلغ التمويل لعمليات استثمارية أم لتمويل رأس المال العامل. كما يلزم كذلك معرفة النشاط الذي سوف يتم ضخ هذا التمويل فيه.

ويؤكد الواقع العملي أن الكثير من حالات التعثر في السداد كانت بسبب تسرب الائتمان الممنوح لأغراض أخرى غير الممنوح لها الائتمان مع تماون البنك في ذلك.

6- تحديد الأجل : إذ لا بد من وجود فاصل زمني بين ما يقدمه البنك لعميله وما يسترده منه، ومن هنا كان لا بد من تحديد مدة معينة يقوم خلالها العميل بسداد المستحق عليه من أصل القرض وفوائده ومصاريفه.

7- الضمانات : وهي التي تُمكن البنك من استرداد أمواله في حالة وقوع مخاطر مستقبلية.

8- الخطر : والذي يزداد بزيادة الأجل الممنوح لطالب الائتمان نظراً لتزايد احتمالات تغير الظروف المستقبلية.

المطلب الثاني : الإجراءات العملية والأسس والضوابط الفنية لمنح الائتمان المصرفي

الفرع الأول : الإجراءات العملية لمنح الائتمان المصرفي

تبدأ مراحل الائتمان المصرفي بحاجة العميل إلى تمويل يتجاوز إمكانياته الذاتية ويُفترض أن تنتهي هذه المراحل برد التمويل وفوائده، وما بين البداية والنهاية مراحل رئيسية قد يكون من المناسب الإشارة إليها بقصد الوقوف على النقاط التي تمثل مصدراً لمشاكل اتخاذ قرارات الائتمان، وأهم هذه المراحل ما يلي:

1- تقديم العميل طلب للحصول على تسهيلات ائتمانية، على أن يُحدد في الطلب أنواع هذه التسهيلات ومبالغها والغرض منها وكيفية ومدة سدادها، والضمانات التي يمكن تقديمها.

وعادة ما يكون لدى البنوك نماذج خاصة لهذا الطلب تتضمن البيانات الأساسية التي ترى إدارة الائتمان ضرورة استيفائها، وكذلك المستندات التي يتعين على مقدم الطلب إرفاقها بالطلب.

2- المقابلة الشخصية والزيارة الميدانية لمقدم الطلب، وذلك بهدف التعرف على شخصيته وخبرته في مجال النشاط، وطبيعة هذا النشاط وموقع المشروع والآلات والمعدات، وخطوات العملية الإنتاجية، ودرجة التكنولوجيا المستخدمة، ونظم التخزين وطرق البيع وأهم العملاء والموردين.

3- الاستعلام عن العميل من حيث سمعته ومعاملاته ومدى وفائه بالتزاماته مع الموردين والعملاء ومع البنوك التي يتعامل معها، وهل اتخذت ضده إجراءات قانونية من عدمه.

وتعتبر مرحلة الاستعلام من أهم مراحل اتخاذ القرار الائتماني إذ يفترض عدم استكمال الإجراءات إذا تبين من الاستعلام أن العميل لا يفي بالتزاماته.

4- الفحص الأولي للطلب، وذلك من حيث عدم وجود تحفظات على التعامل مع العميل، وعدم وجود تحفظات على تمويل نوعية النشاط، ومدى توافق الطلب مع السياسة الائتمانية للبنك وكذلك مدى استكمال متطلبات الدراسة الائتمانية.¹

¹ - عصام عبد الهادي أبو النصر، دراسة تحليلية لمشاكل قرارات الائتمان في البنوك التجارية من المنظور المحاسبي، (دراسة مقارنة بين البنوك المصرية والأوربية)، كلية التجارة، جامعة الأزهر.

وعادة ما يتم التحقق في هذه المرحلة من استيفاء مجموعة من المستندات بعضها مالي كالميزانية والحسابات الختامية لثلاث سنوات سابقة، وشهادة بالموقف الضريبي، وبعضها غير مالي كالسجل التجاري وسجل المصدرين وعقد الشركة والبطاقة الضريبية، وسابقة الأعمال.

وفي ضوء هذا الفحص يمكن اتخاذ قرار مبدئي بالاستمرار في استكمال إجراءات المنح أو الاعتذار عنه وهو ما يتعين إيضاح أسبابه للعميل حتى يشعر بجدية البنك في التعامل مع طلبه.

5- الدراسة الائتمانية، وتعتمد هذه الدراسة على الجوانب المالية بصفة أساسية، حيث يتم التركيز على تقدير الجدارة الائتمانية للعميل من خلال دراسة القوائم المالية والبيانات والمستندات المكتملة لها، وكذا دراسة التدفقات النقدية. بالإضافة إلى تحليل حركة حسابات العميل مع البنك وربحية معاملاته وتحليل سوق الصناعة والمنافسة ودراسة العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تؤثر على نشاط العميل، والمخاطر التي تحيط بالقروض والتسهيلات الممنوحة له ومدى مناسبة هذه المخاطر مع السياسة الائتمانية للبنك.

وقد يُطلب من العميل في هذه المرحلة معلومات ومستندات إضافية كما قد يُستعان بخبرات من خارج البنك لتقييم المشروع أو الضمانات المقدمة منه.

وعادة ما تنتهي الدراسة الائتمانية بتوصية بمنح أو عدم منح الائتمان.

6- اتخاذ القرار بمنح الائتمان من عدمه، وفق جدول الصلاحيات الائتمانية، وعادة ما يأخذ القرار الائتماني أحد أسلوبين.

أ- أسلوب القرار الائتماني الفردي المتتابع، وذلك بأن تعرض الدراسة على رئيس قسم الائتمان ثم نائب مدير الفرع ثم مدير الفرع.

ب- أسلوب القرار الائتماني الجماعي، وذلك من خلال لجنة الائتمان بالفرع أو المنطقة أو المركز الرئيسي.

ويتوقف اختيار أسلوب دون الآخر على مجموعة من العوامل، أهمها حجم التمويل المطلوب والهيكل التنظيمي للبنك ومدى كفاءة وخبرات العاملين في إدارة الائتمان.

وفي جميع الأحوال يلزم أن يتضمن القرار الائتماني حدود التسهيلات وأسلوب السداد ومستندات المديونية والكفلاء.¹

¹ - عصام عبد الهادي أبو النصر، مرجع سابق.

7- المتابعة المستمرة لنشاط العميل، وذلك بقصد التحقق من استخدام التسهيل في الغرض الممنوح من أجله، ومن سلامة تنفيذ شروط التسهيل، والوقوف على التغيرات التي قد تطرأ على المقومات الائتمانية للعميل، وتحصيل الأقساط، أو التعرف على أسباب التأخر في حالة عدم السداد في موعده، وزيارته في حالة زيادة مدة التأخير وإيضاح خطورة هذا التأخير عليه، وقد يتطلب الأمر استدعاء العميل لمناقشته والتلويح باتخاذ الإجراءات القانونية.

الفرع الثاني : الأسس والضوابط الفنية التي تحكم منح الائتمان المصرفي

يعتمد نجاح الائتمان المصرفي على تخفيض درجة المخاطر المصاحبة له، ومن ثم رفع درجة احتمالات تحصيل المبالغ التي تم إقراضها للعملاء إلى أكبر درجة ممكنة. وحتى تتحقق هذه النتيجة فإن هناك مجموعة من الأسس والمقومات يلزم توافرها في الائتمان الممنوح، وأهمها ما يلي:

1- دراسة شخصية Character العميل طالب التمويل، ويُقصد بها مدى استعداده ورغبته وحرصه على الوفاء بالتزاماته في مواعيدها، وهو ما يمكن التحقق منه من خلال التعرف على معاملات العميل المالية السابقة مع البنك ومع غيره من البنوك وكذلك مع عملائه ومورديه.

ويرى الكاتب أنه قد يكون من المناسب محاولة التعرف على طريقة العميل في التعامل مع الغير تحت أسوأ الظروف لمعرفة أثر ذلك على رغبته في الوفاء بالتزاماته ومدى استعداده للتضحية لتنفيذ تعهداته لأن المقترض ذو القيم الأخلاقية سيبدل كل ما في جهده لرد القرض بصرف النظر عن حالته المادية، أما الذي يحاول إيجاد ثغرات في القروض الممنوحة له فإن اتخاذ قرار بمنحه ائتمان يُعد مخاطرة حتى وإن كانت حالته المادية ميسورة.

ونظراً لأهمية هذا العامل في تقييم الجدارة الائتمانية للعميل طالب القرض، فقد نصت المادة (57) من قانون البنوك رقم 88 لسنة 2003 على أن: " يشترط لتقديم الائتمان للعميل أن يكون حسن السمعة...".

2- التحقق من قدرة Capacity العميل على إدارة أعماله بكفاءة تضمن للبنك سلامة الأموال الممنوحة في شكل ائتمان. ويمكن التحقق من ذلك من خلال الوقوف على معدل الربحية والمركز المالي للعميل وتدفقاته النقدية الداخلة والخارجة ومواعيدها ومدى كفايتها لسداد القرض وغيره من الالتزامات ومدى توافقها مع مواعيد السداد وكذلك دراسة دورة نشاط العميل للتحقق من توافقها مع دورة الائتمان أو التمويل.¹

¹ - عصام عبد الهادي أبو النصر، مرجع سابق.

هذا بالنسبة للمشروعات القائمة، أما بالنسبة للمشروعات الجديدة فإن مُتخذ قرار الائتمان يجد نفسه مضطراً إلى التحقق من ذلك من خلال المقابلات الشخصية مع طالب التمويل.

3- كفاية رأس المال Capital أي الموارد المالية المملوكة لطالب التمويل وهو ما يعرف باسم المقدرة التمويلية الذاتية للعميل، سواء كانت هذه الموارد مُستغلة في المشروع أم خارجه، وترجع أهمية رأس المال في أنه يُعد بمثابة صمام الأمان والضمان النهائي من صاحب المشروع في حالة التصفية. ولذا فقد أكدت المادة (57) من قانون البنوك رقم 88 لسنة 2003 على أهمية كفاية الموارد الذاتية كأحد شروط الموافقات الائتمانية.

وتجدر الإشارة إلى أن الأصل أن يبدأ العميل نشاطه بموارده الذاتية (رأس المال) وعندما يزداد حجم النشاط ولا تكفى تلك الموارد لمواجهة النمو والتوسع في النشاط تظهر الحاجة إلى تمويل إضافي من البنك، ويعرف الفرق بين الموارد الذاتية والحاجات التمويلية بالفجوة التمويلية.

وقد أظهرت المقابلات الشخصية التي أجراها الكاتب مع بعض مسؤولي الائتمان في البنوك التجارية أن الكثير من المقترضين أخذوا قروضاً تفوق مواردهم الذاتية، بل أن البعض قام بسحب تمويله الذاتي من المشروع ومن ثم فقد الدافع للمحافظة على أموال المشروع.

4- توافر الضمانات Collaterals الكافية لمقابلة التزامات العميل تجاه البنك في حالة تعذر سداد القرض وفوائده، وهذه الضمانات تأخذ أشكالاً مختلفة كالرهن العقاري والتجاري والأوراق التجارية والودائع. وفي جميع الأحوال يُشترط أن يتم التقويم بشكل سليم وأن تكون قيمة الضمانات أكبر من قيمة القرض وأن تكون مملوكة ملكية تامة للعميل وأن يسهل تسيلها بدون عوائق قانونية أو سوقية. كما قد تكون هذه الضمانات شخصية في صورة كفيل يضمن المقترض.

ويرى الكاتب أن هذه الضمانات يجب أن لا تكون الأساس في منح الائتمان ولكن الأساس الصحيح لمنح الائتمان هو أن تكون أنشطة العميل ناجحة وتعمل بكفاءة واقتدار وتحقق إيرادات وعوائد تمكنها من سداد التزامات البنك. ولذلك، فإن قوانين البنوك المركزية لا تُلزم البنوك التجارية بأخذ هذه الضمانات، ومن ذلك ما نصت عليه المادة (57) من قانون البنوك رقم 88 لسنة 2003 حيث ورد ما نصه: " وللبنك في الأحوال التي يقدرها أن يطلب من العميل تقديم ضمانات". وعليه يمكن القول بأن اللجوء إلى الضمانات في الائتمان المصرفي يكون بمثابة "إجراء إضافي".¹

¹ - عصام عبد الهادي أبو النصر، مرجع سابق.

5- توافر الظروف Conditions الاقتصادية للمشروع المطلوب التمويل له، وذلك من خلال دراسة الطلب المحلي والدولي - في حالة التصدير- على السلع أو الخدمات التي سوف يقدمها المشروع ليس في الوقت الحاضر فحسب بل طيلة عمر المشروع. وتستخدم في هذا الصدد عدة طرق في التنبؤ بالطلب على السلع أو الخدمات التي سينتجها المشروع خلال عمره كطريقة المربعات الصغرى.

ويلزم الإشارة إلى أن نتائج تلك التنبؤات ينبغي أن تؤخذ بحذر إذا كانت فترة عمر القرض طويلة نسبياً نتيجة للتغيرات التي قد تحدث في الأذواق وأنماط الاستهلاك واحتمال ظهور سلع بديلة.

6- الملائمة بين حجم ونوع الائتمان وبرنامج سداده واحتياجات العميل التمويلية، وذلك أن منح العميل تمويل لا يحتاج إليه يؤدي إلى توسعات غير محسوبة واستخدام القرض في غير ما خصص له، كما أن منحه تمويل أقل من اللازم يعنى عدم اكتمال دورة التشغيل. ويرتبط بالملائمة أيضاً نوع العملة المقترضة إذ من غير المقبول منح العميل قرض بعملة أجنبية في حين أن دورة نشاطه لا تنطوي على مدفوعات بهذه العملة.

7- دراسة الجدوى الفنية للمشروع، وذلك من خلال التأكد من توافر المقومات الإنتاجية من مواد خام وطاقات وعمالة بتكاليف اقتصادية، كما ينبغي التأكد من أن التكنولوجيا المقترحة استخدامها في المشروع مألوفة ويمكن تطبيقها عملياً في الظروف المحلية.

كما يلزم أيضاً دراسة التشريعات الضريبية والجمركية والظروف التي تمر بها الصناعة من كساد أو رواج وأثر ذلك على نشاط المنشأة أو المشروع.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأسس أو الضوابط لا تقتصر على الائتمان المصرفي المصري بل تمتد أيضاً إلى الائتمان المصرفي الأوروبي وغيره من الائتمان العالمي كما تنطبق على العميل سواء كان فرداً أو شركة أشخاص أو أموال أو غير ذلك. ولذا، فإن الضوابط الخمس الأولى، وهى الشخصية والقدرة ورأس المال والضمانات، والظروف تلقى قبولاً عاماً لدى محليي ومانحي الائتمان على مستوى العالم، وهى تسمى بـ C,SS غير أنني أرى أنه لا يوجد ما يمنع من أن يضاف إليها الملائمة والجدوى ولاسيما في ضوء واقع التمويل المصري والأوروبي.¹

¹ - عصام عبد الهادي أبو النصر، مرجع سابق.

خلاصة الفصل :

من خلال هذا الفصل حاولنا فهم الجدوى المالية ودورها في نجاح أو فشل أي مشروع استثماري، والغرض الأساسي من دراسة الجدوى المالية للمشاريع الاستثمارية هو الوقوف على الآثار المالية المترتبة من خلال التقدير الدقيق لحجم الأموال اللازمة للتنفيذ وتشغيل المشاريع، وكذا تحديد المصادر المختلفة لتمويل مع التكاليف المترتبة عنها.

ومن ناحية أخرى حاولنا فهم ماهية الائتمان المصرفي بما في ذلك الإجراءات العملية لمنح الائتمان المصرفي في البنوك، وعليه فإن الائتمان المصرفي هو عملية يرتضي بمقتضاها البنك مقابل فائدة، على أن يمنح أحد عملائه تسهيلات في صورة أموال نقدية أو أية صورة أخرى سواء حالاً أو بعد وقت، وذلك لتغطية العجز في السيولة أو لأغراض الاستثمار.

الفصل الثاني

دراسة تطبيقية حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR (وكالة غرداية)

- تمهيد.
- المبحث الأول : تقديم عام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR (وكالة غرداية).
- المبحث الثاني : الدراسة المالية والاقتصادية.

تمهيد :

تجسيدا للمفاهيم النظرية التي تم التطرق إليها سابقا ومحاولة مني لمعرفة المعايير والإجراءات التي تتبعها البنوك الجزائرية عند دراستها لملفات القروض ولمقدميها ارتأيت القيام بتربص تطبيقي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية للإطلاع على عملها ومختلف الأساليب المستعملة في تقييم المشاريع الاستثمارية من أجل تمويلها وبعد أن تعرضت من خلال الفصول السابقة لأهم الجوانب المحيطة المشروع الاستثماري بالإضافة إلى الدراسة المالية والاقتصادية للمؤسسة المشروع في حد ذاته، نصل الآن إلى الجزء التطبيقي الذي يتضمن دراسة وتقييم ملف طلب قرض استثماري بعد ما قدم لي البنك مؤسسة، قمت بدراسة شاملة اقتصادية ومالية وقمت بتقييم المشروع الذي قامت المؤسسة بطلب قرض من البنك لتمويله محاولة مني لتجسيد الدراسة التي يقوم بها البنك، وبناءا عليه قمت بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين :

المبحث الأول : تقديم عام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR (وكالة غرداية).

المبحث الثاني : الدراسة المالية والاقتصادية.

المبحث الأول : تقديم عام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية من بين أحد البنوك المكونة للشبكة المصرفية في الجزائر حيث استطاع هذا الأخير أن يثبت جدارته من خلال تميزه على الساحة المصرفية، بالإضافة إلى أن هذا البنك استطاع أن يشكل 48 وكالة تتوزع عبر التراب الوطني من بينهم وكالة غرداية.

المطلب الأول : مهام وأهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية¹

الفرع الأول : مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية

وفقا للقوانين والقواعد المعمول بها في المجال المصرفي، فإن بنك الفلاحة والتنمية الريفية مكلف بالقيام بالمهام التالية:

- معالجة جميع العمليات الخاصة بالقروض، الصرف والصندوق؛
 - المشاركة في تجميع الإدخارات؛
 - المساهمة في تطوير القطاع الفلاحي والقطاعات الأخرى؛
 - تأمين الترقيات الخاصة بالنشاطات الفلاحية وما يتعلق بها؛
 - تطوير الموارد والتعاملات المصرفية، وكذا العمل على خلق خدمات مصرفية جديدة مع تطوير المنتجات والخدمات المقدمة؛
 - تنمية موارد واستخدامات البنك عن طريق ترقية عمليتي الادخار والاستثمار؛
 - تطوير شبكته ومعاملاته النقدية؛
 - تقسيم السوق المصرفية والتقرب أكثر من ذوي المهن الحرة، التجار والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
 - الاستفادة من التطورات العالمية في مجال العمل المصرفي.
- وفي إطار سياسة القروض ذات المردودية يقوم بنك الفلاحة و التنمية ب:

¹ - بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة غرداية.

- تطوير قدرات تحليل المخاطر؛

- إعادة تنظيم إدارة القروض؛

- تحديد ضمانات متصلة بحجم القروض، و تطبيق معدلات فائدة تتماشى وتكلفت الموارد.

لقد عمل بنك الفلاحة والتنمية الريفية ولأجل تعزيز مكانته التنافسية والتوجه الاقتصادي الجديد للدولة وسياستها بصفة عامة، بوضع مخطط إستراتيجي شرع في تطبيقه مع بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، تلخصت أهم محاوره في :

- إعادة تنظيم وتسيير الهيئات والهيكل التنظيمي للبنك؛

- عصنة البنك (تقوية تنافسية)؛

- احترافية العاملين؛

- تحسين العلاقات مع الأطراف الأخرى؛

- تطهير وتحسين الوضعية المالية.

الفرع الثاني : أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يحتم المناخ الاقتصادي الجديد الذي تشهده السياحة المصرفية المحلية والعالمية على بنك الفلاحة والتنمية الريفية أن يلعب دوراً أكثر ديناميكية وأكثر فعالية في تمويل الاقتصاد الوطني من جهة، وتدعيم مركزه التنافسي في ظل المتغيرات الراهنة من جهة أخرى، وبذلك أصبح لزاماً على القائمين على البنك وضع إستراتيجية أكثر فعالية لمواجهة التحديات التي تفرضها البيئة المصرفية.

وأمام كل هذه الأوضاع وجب على المسؤولين إعادة النظر في أساليب التنظيم وتقنيات التسيير التي يتبعها البنك، والعمل على ترقية منتجاته وخدماته المصرفية من أجل إرضاء الزبائن والاستجابة لانشغالهم.

وفي هذا الصدد لجأ بنك الفلاحة والتنمية الريفية مثله مثل البنوك العمومية الأخرى إلى القيام بأعمال ونشاطات متنوعة وعلى مستوى عالي من الجودة للوصول إلى إستراتيجية تتمثل في جعله مؤسسة مصرفية كبيرة وشاملة يتدخل في تمويل كل العمليات الاقتصادية، حيث بلغت ميزانيته حوالي 5.8 مليار دولار، وينشط بواقع 30

في المائة من التجارة الخارجية بالجزائر، وبهذا أصبح يحظى بثقة المتعاملين الاقتصاديين والأفراد والزبائن على حدّ سواء، وهذا قصد تدعيم مكانته ضمن الوسط المصرفي.

ومن أهم الأهداف المسطرة من طرف إدارة البنك مايلي :

- توسيع وتنويع مجالات تدخل البنك كمؤسسة مصرفية شاملة؛

- تحسين نوعية وجودة الخدمات؛

- الحصول على أكبر حصة من السوق؛

- تطوير العمل المصرفي قصد تحقيق أقصى قدر من الربحية.

وبغية تحقيق تلك الأهداف قام البنك بتهيئة الشروط للانطلاق في المرحلة جديدة التي تتميز بتحويلات هامة نتيجة انفتاح السوق المصرفية أمام البنوك الخاصة المحلية والأجنبية، حيث قام البنك بتوفير شبكات جديدة ووضع وسائل تقنية حديثة وأجهزة وأنظمة معلوماتية، كما بذل القائمون على البنك مجهودات كبيرة لتأهيل موارده البشرية، وترقية الاتصال داخل وخارج البنك، إدخال تعديلات على التنظيمات والهياكل الداخلية للتوافق مع المحيط المصرفي الوطني واحتياجات السوق.

كما سعى البنك أكثر من الزبائن وهذا بتوفير مصالح تتكفل بمطالبهم وانشغالهم والحصول على أكبر قدر من المعلومات الخاصة باحتياجاتهم، وكان البنك يسعى لتحقيق هذه الأهداف بفضل قيامه بـ:

- رفع حجم الموارد بأقل التكاليف؛

- توسيع نشاطات البنك فيما يخص التعاملات؛

- تسيير صارم لخزينة البنك بالدينار والعملية الصعبة.

المطلب الثاني : دراسة الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة غرداية¹

الفرع الأول : الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة غرداية

إن التنظيم بصفة عامة عبارة عن تحديد المسؤولية التي تتم بها توزيع نشاط المؤسسة على الأفراد العاملين بها سواء كانوا منفذين أو مشرفين، وتحديد العلاقة بين هؤلاء الأفراد بناء على مسؤوليتهم، ويبدأ التنظيم عادة بتحديد أهداف المؤسسة والسياسات المختلفة لتحقيق هذه الأهداف وهي مجموع المبادئ التي تكون أساس نشاط المؤسسة فالوكالة هي الهيكل القاعدية التي يتم بواسطتها استغلال عمليات البنك وتمثل قاعدة تجارية يجب عليها تنميتها بالنظر إلى التوجهات المديرية العامة، كما يجب على الوكالة أن تكون أداة نشطة مبادرة على مشاريع سليمة ومرجحة يتم معالجتها بمراعاة التنظيم المعمول به، لذلك فهي مكلفة بإحصاء احتياجات الزبائن الحالية والتنبؤ بالاحتياجات المستقبلية والعمل على توفيرها.

وتتواجد وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بشارع أول نوفمبر بغرداية، والتي تم إنشائها منذ إنشاء الشركة الأم وذلك سنة 1982، وتعتمد هذه الوكالة في تنظيمها على مصلحتين رئيسيتين :

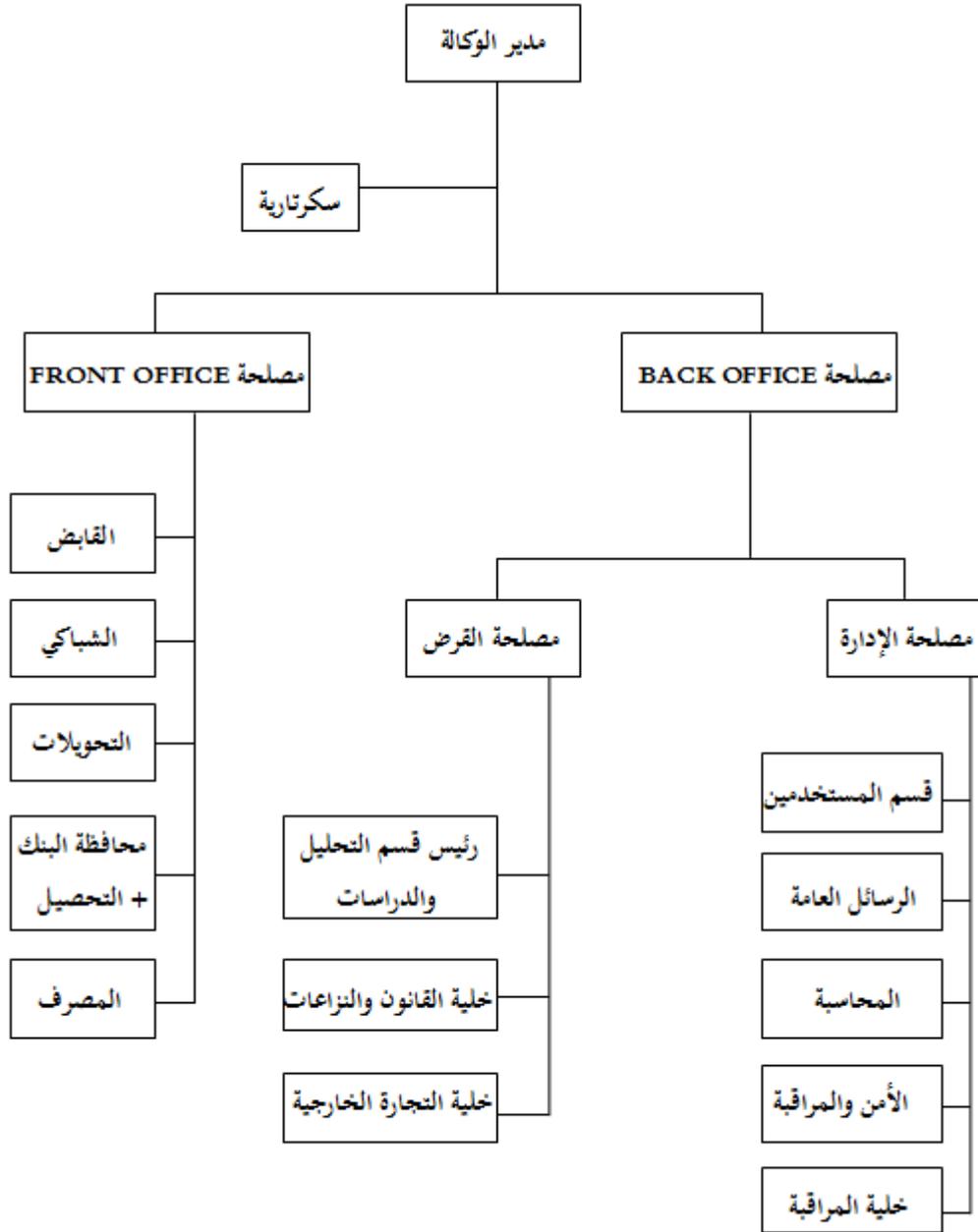
- مصلحة Front office؛

- مصلحة Back office؛

ولتوضيح ما سبق، الشكل التالي يمثل الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة غرداية :

1- بن فايد عمار، موظف في مصلحة الشؤون القانونية والمنازعات، تقديم شروحات حول بنك BADR وكالة غرداية، 2013/05/09.

الشكل رقم (1-2) : الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR (وكالة غرداية)



المصدر : بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) وكالة غرداية.

الفرع الثاني : مصلحة القرض¹

تعد هذه المصلحة من أهم المصالح الأساسية المعتمدة بالوكالة لما لها من دور بالغ في تنمية الاقتصاد المحلي بصفة خاصة والوطني بصفة عامة، وهذا عن طريق منح القروض من جانب ومن جانب آخر فإن القروض تعتبر من أكثر الاستثمارات جاذبية للبنك نظرا لارتفاع العائد المتولد عنها مقارنة بالاستثمارات الأخرى.

أولا : مهام مصلحة القرض

وتتمثل في :

- متابعة سير عملية القرض والنتائج المتحصل عليها من خلال دراسة طلب القرض ومراجعة هذه النتائج؛
- وضع تصريحات خاصة بالقرض المأخوذ من الوكيل؛
- جمع الضمانات الموافقة للشروط؛
- متابعة استعمالات القرض والتأمين على التوجيهات وفقا للمواضع المالية والحرص على الوفاء بأجل الاستحقاق.

ثانيا : أصناف القروض

يمكن تصنيف القروض المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية على أسس مختلفة أهمها :

1- من حيث تاريخ الاستحقاق

- قروض طويلة المدى : من 7 إلى 12 سنة بنسبة فائدة 6 في المائة؛
- قروض متوسطة المدى : من 05 سنوات نسبة الفائدة 6.5 في المائة؛
- قروض قصيرة المدى : 12 شهر نسبة الفائدة 9 في المائة.

2- من حيث نوعية العملاء

- شخص معنوي : منشأة صناعية، فلاحية، تجارية ؛

¹ - بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة غرداية.

- شخص طبيعي : المستهلكين.

3- من حيث نوعية النشاط الممارس من طرف العميل

3-1- قروض موجهة لتمويل نشاطات الاستغلال : وهي من أهم القروض المستعملة في البنك من بينها :

3-1-1- قروض الصندوق : والتي تتكون من :

- تسهيلات الصندوق؛

- المكشوفة؛

- القرض الموسمي؛

- تسبيقات على البضائع؛

- تسبيقات على الصفقات العمومية؛

- الخصم التجاري.

3-1-2- قروض الالتزام : يقوم البنك بمنح توقيعه واسمه عن طريق شيك يقدمه لزبون له سمعة طيبة لدى

البنك وهي ثلاث أنواع :

- الضمان الاحتياطي؛

- الكفالة؛

- القبول.

3-2- القروض الموجهة لتمويل النشاطات الاستثمارية : وهي قروض موجهة لتمويل نشاط استثماري

للمؤسسة تختلف هذه الأنشطة من مؤسسة إلى أخرى ونجد هذه القروض متوسطة وطويلة الأجل.

المبحث الثاني : الدراسة المالية والاقتصادية لملف قرض استثماري

إن عملية منح القروض تمر بالعديد من الدراسات التقنية والمالية والاقتصادية والقانونية وفي هذا البحث سأتطرق باختصار للدراسة الاقتصادية وللجانب المالي من الدراسات حيث أن البنك يعمل على تقييم المشروع عن طريق التحليل المالي وبواسطة التوازنات والنسب المالية واستعمال مؤشرات تقييم المشاريع الاستثمارية.

المطلب الأول : الدراسة الاقتصادية للمؤسسة والمشروع

الفرع الأول : تقديم المؤسسة (المستثمر)

- الاسم : (الشركة X وشريكه)؛

- الطبيعة القانونية : شركة ذات مسؤولية محدودة؛

- رأس المال الاجتماعي 52 000 000.00 دج؛

- تاريخ إنشاء الشركة : 1996/10/22؛

- رقم السجل التجاري 98 0082 632 B؛

- عقد التأمين من المخاطر 2012/02/01؛

- النشاط : نقل المسافرين؛

- المقر : TALA IFASSEN SETIF؛

- الشركاء : X1 : 26 000 000.00 ، X2 : 226 000 000.00.

الفرع الثاني : تقديم المشروع

يتمثل المشروع محل الدراسة في شراء معدات نقل في ولاية سطيف إذ شرع إنجازها في سنة 1996، حيث أن المؤسسة تعتبر مؤسسة ذات مسؤولية محدودة، هذا المشروع يتطلب شراء:

- (04) حافلات ذات 50 مقعد من نوع Mercedes Benz؛

- (05) حافلات ذات 18 مقعد من نفس النوع؛

- يوفر المشروع 24 منصب شغل محتمل؛
 - التكلفة الإجمالية لهذا المشروع تقدر بـ 92 000 000.00 دج؛
 - هناك أربعة إيداعات خلال السنة (المتعلقة بالقرض)؛
 - طلب قرض استثماري.
- إضافة إلى طلب القرض قامت المؤسسة بتقديم ضمانات للبنك :
- رهن؛
 - سند الأمر؛
 - ضمانات بنكية.

الشكل رقم (2-2) : طلب قرض استثماري¹

طلب قرض استثماري

الشركة X وشريكه

TALA IFASSEN SETIF

إلى السيد : مدير بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة غرداية

- الموضوع : طلب قرض استثماري

لنا عظيم الشرف أن نلتبس من سيادتكم العون من أجل تمويل مشروعنا، المتمثل في شراء حافلات لغرض توسيع المشروع الذي قامت عليه المؤسسة، القرض الذي نحن في انتظار أن تمنحه مؤسستكم لنا يقدر بـ : 64 000 000.00 دج.

وعليه فنحن نقترح رهن المشروع، رهن سند الأمر، وبالإضافة إلى ضمانات بنكية أخرى سيتم تقديمها عند قبولكم لطلبنا هذا.

في انتظار ردكم الإيجابي تقبلوا منا فائق التقدير والاحترام.

إمضاء المعني :

المصدر : وثيقة مقدمة من طرف بنك BADR.

¹ - وثيقة مقدمة من طرف بنك BADR وكالة غرداية.

المطلب الثاني : الدراسة المالية للمؤسسة والمشروع

الفرع الأول : إنجاز الميزانية المالية للسنوات الأربعة 2009، 2010، 2011، 2012

أولا : جانب الأصول

الجدول رقم (1-2) : الميزانية المالية جانب الأصول للسنوات (2009-2010-2011-2012)¹

2012	2011	2010	2009	السنوات
				الأصول
الصافي	الصافي	الصافي	الصافي	الأصول الغير الجارية
0,00	0,00	0,00	0,00	فارق بين الاقساء - المتوج الإيجابي أو السلبي
0,00	0,00	0,00	0,00	تثبيتات معنوية
0,00	0,00	0,00	0,00	تثبيتات عينية
448 200,00	448 200,00	448 200,00	448 200,00	أراضي
0,00	0,00	0,00	0,00	مباني
136 824 293,00	56 375 555,00	7 899 241,00	10 033 160,00	تثبيتات عينية أخرى
0,00	0,00	0,00	0,00	تثبيتات ممنوح امتيازها
0,00	0,00	0,00	0,00	تثبيتات يجرى امتيازها
0,00	0,00	0,00	0,00	تثبيتات مالية
0,00	0,00	0,00	0,00	سندات موضوعة موضع معادلة
0,00	0,00	0,00	0,00	مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقه بها
0,00	0,00	0,00	0,00	سندات أخرى مثبتة
0,00	6 616 995,00	9 328 894,00	14 498 784,00	قروض وأصول مالية أخرى غير جارية
0,00	0,00	0,00	0,00	ضرائب مؤجلة على الأصل
137 272 513,00	63 440 770,00	17 676 355,00	24 980 164,00	مجموع الأصول الغير الجارية
			0,00	أصول جارية
1 710 326,00	0,00	0,00	0,00	مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ
			0,00	حسابات دائنة واستخدامات مماثلة
23 552 313,00	23 383 337,00	35 679 843,28	25 713 937,71	الزبائن
1 365 961,00	15 000,00	0,00	15 469 660,00	المدينون الآخرون
1 518 600,00	37 809 373,00	30 516 770,00	50 791 140,00	الضرائب وما شابهها
5 624 445,00	25 857,00		0,00	حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة
			0,00	الموجودات وما شابهها
			0,00	الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى
17 728 628,00	7 199 187,00	14 494 772,00	14 775 208,00	الحزينة
51 500 273 ,10	68 432 754,00	80 691 385,28	106 749 951,71	مجموع الأصول الجارية
188 772 786,10	131 873 524,00	98 367 740,28	131 730 115,71	المجموع العام للأصول

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على الميزانيات المحاسبية للمشروع

¹ - وثائق ممنوحة من بنك BADR.

الفصل الثاني : دراسة تطبيقية حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR (وكالة غرداية)

ثانيا : جانب الخصوم

الجدول رقم (2-2) : الميزانية المالية جانب الخصوم للسنوات (2009 - 2010 - 2011 - 2012)¹

2012	2011	2010	2009	ملاحظة	السنوات الخصوم
					رؤوس الأموال الخاصة
52 000 000,00	52 000 000,00	52 000 000,00	35 000 000,00		رأس مال تم إصداره
0,00	0,00	0,00	0,00		رأس مال غير مستعان به
9 623 677,00	9 623 677,00	9 623 677,00	3 500 000,00		علاوات واحتياطيات-احتياطيات مدمجة
0,00	0,00	0,00	0,00		فوارق إعادة التقييم
0,00	0,00	0,00	0,00		فارق المعادلة
8 677 609,70	9 040 968,00	9 613 019,70	7 343 318,00		نتيجة صافية-نتيجة صافية حصة المجمع
7 478 759,00	1 762 281,00	0,00	22 691 153,00		رؤوس أموال أخرى / ترحيل من جديد
0,00	0,00	0,00	0,00		حصة الشركة المدمجة
0,00	0,00	0,00	0,00		حصة ذوي الأقلية
77 780 045,70	72 426 926,00	71 236 969,70	68 534 471,00		المجموع 1
					الخصوم الغير جارية
89 728 578,00	17 120 642,00	0,00	0,00		قروض وديون مالية
0,00	0,00	0,00	0,00		ضرائب (مؤجلة ومرصود لها)
0,00	0,00	0,00	0,00		ديون أخرى غير جارية
0,00	0,00	0,00	0,00		مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا
89 728 578,00	17 120 642,00	0,00	0,00		مجموع الخصوم الغير جارية
					الخصوم الجارية
14 037 156,00	37 709 707,00	20 644 924,00	40 593 763,00		مورد وحسابات ملحقه
1 027 110,40	575 892,00	1 861 915,58	1 629 899,37		ضرائب
6 199 896,00	4 040 357,00	4 624 204,00	6 302 888,00		ديون أخرى
0,00	0,00	0,00	0,00		خزينة سلبية
21 264 162,40	42 325 956,00	27 131 043,58	63 195 644,71		مجموع الخصوم الجارية
188 772 786,10	131 873 524,00	98 367 740,28	131 730 115,71		مجموع عام للخصوم

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على الميزانيات المحاسبية للمشروع

¹ - وثائق ممنوحة من بنك BADR وكالة غرداية.

الفرع الثاني : إنجاز وتحليل الميزانية المالية المختصرة للسنوات الأربعة 2009، 2010، 2011، 2012

أولا : إنجاز الميزانية المالية المختصرة للسنوات الأربعة

1- جانب الأصول

الجدول رقم (2-3) : الميزانية المختصرة للأصول

%	2012	%	2011	%	2010	%	2009	الأصول
%73	137272513.00	%48	63440770.00	%19	17676355.00	%18	24980164.00	الأصول الثابتة
%03	1710326.00	-	-	-	-	-	-	قيم الاستغلال
%62	32061319.10	%89	61233567.00	%86	66196613.28	%82	91974743.71	قيم ق للتحقيق
%34	17728628.00	%11	7199187.00	%14	14494772.00	%17	14775208.00	القيم الجاهزة
%27	51500273.10	%51	68432754.00	%81	80691385.28	%82	106749951.71	الأصول المتداولة

المصدر : من إعداد الطلبة بناء على الميزانيات المحاسبية للمشروع

2- جانب الخصوم

الجدول رقم (2-4) : الميزانية المختصرة للخصوم

%	2012	%	2011	%	2010	%	2009	الخصوم
%88	167508623.7	%67	89547568.00	%73	71236696.70	%52	68534471.00	الأموال الدائمة
%42	77780045.7	%54	72426926.00	%73	71236696.7	%52	68534471.00	الأموال الخاصة
%47	89728578.00	%13	17120642.00	-	-	-	-	د، ط، الأجل
%11	21264162.40	%32	42325956.00	%27	27131043.58	%47	63195644.71	د، ق، الأجل
%100	188772786.10	%100	195259482.00	%100	98367740.28	%100	131730115.71	المجموع

المصدر : من إعداد الطلبة بناء على الميزانيات المحاسبية للمشروع

ثانيا : تحليل هيكل الجدول المالي المختصر

1- على مستوى الأصول

نلاحظ في السنتين (2009-2010) أن نسبة الأصول الثابتة قد بلغت قرابة 20 في المائة في حين تضاعفت هذه النسبة إلى النصف سنة (2011) ثم قاربت 75 في المائة في سنة 2012 وهذا راجع للارتفاع في الأصول العينية الأخرى.

- **قيم الاستغلال** : نلاحظ من خلال الجدول انعدام في قيم الاستغلال للسنوات (2009، 2010، 2011) باعتبارها مؤسسة خدمات فيقع على الميزانية عدم وجود أي مؤشر، في حين نرى ظهور نسبة 3 في المائة في سنة 2012 وهي نسبة ضعيفة جدا وهذا راجع لنسبة المخزونات ومنتجات قيد التنفيذ.
- **القيم القابلة للتحقيق** : نلاحظ من خلال الجدول أن القيم القابلة للتحقق في ارتفاع في السنوات الثلاثة الأولى في حين شهدت السنة الأخيرة محل الدراسة انخفاض وهذا راجع إلى قيم الأصول المتداولة.
- **القيم الجاهزة** : نلاحظ أن مستوى القيم الجاهزة تتقارب ما بين السنوات الثلاثة (2009، 2010، 2011) وهذه النسبة مرتفعة جدا مقارنة بالنسبة لإجمالي الأصول وهذا ما يسمح لنا بالقول أن التحسن والانتعاش في القيم الجاهزة بنسب إضافية يرجع أساسا إلى ارتفاع أسعار المبيعات، كما نلاحظ انخفاض في نسبة القيم الجاهزة والتي سجلت بنسبة 27 في المائة بالنسبة لسنة (2012).

2- على مستوى الخصوم

- **الأموال الدائمة** : نلاحظ من خلال الجدول أن هناك تذبذب في الأموال الدائمة للسنوات الأربعة محل الدراسة وهذا راجع لتذبذب مستوى التمويلات والإتمادات على الديون الطويلة الأجل في السنوات الأخيرة.
- **الديون القصيرة الأجل** : نلاحظ من خلال الجدول أن مستوى الديون القصيرة الأجل في تذبذب في السنوات الأربعة محل الدراسة وهذا راجع لحسابات الموردين.

المطلب الثالث : الدراسة المالية والتقييم المالي للمشروع الاستثماري

انطلاقا من الميزانية المالية للسنوات الأربعة (الجدول رقم 01، 02)

الفرع الأول : الدراسة المالية للمشروع الاستثماري

يتم تقييم المشروع الاستثماري بالعديد من المؤشرات، وفي دراستي هذه اختص بذكر المعايير في ظل التأكد، والتي تنقسم إلى معايير تأخذ بعين الاعتبار القيمة الزمنية للنقود ؛ والمعايير التي تتجاهلها ؛ قبل الشروع بحساب المعايير يجب حساب المعايير التالية :

الفصل الثاني : دراسة تطبيقية حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR (وكالة غرداية)

الجدول رقم (2-5) : حساب تكلفة المشروع

السنة المتوسطة	المبالغ	البيان
-	-	مصاريف إعدادية
-	-	الأراضي
-	-	المباني
-	-	تجهيزات أخرى للإنتاج
%100	92 000 000,00	معدات نقل
-	-	تجهيزات المكتب
%100	92 000 000,00	المجموع

المصدر : من إعداد الطالبة

ومنه نلاحظ أن تمويل المشروع سيكون بالشكل التالي :

28 900 000,00 دج	%30	التمويل الداخلي
64 000 000,00 دج	%70	التمويل الخارجي

إذ المستثمر يتحمل 30 في المائة من التكلفة الإجمالية للمشروع أما 70 في المائة من التكلفة فتغطي

بالقرض، حيث أن :

- اهتلاك القرض : سنوضح في الجدول اهتلاك القرض علما أن السنة الأولى معفاة.

- عناصر القرض :

- مبلغ القرض : 64 000 000,00 دج.

- معدل الفائدة : 05 في المائة.

- مدة القرض : 04 سنوات.

- عدد الإيداعات في السنة : 04.

- تاريخ بداية القرض : 2012/03/10.

الفصل الثاني : دراسة تطبيقية حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR (وكالة غرداية)

الجدول رقم (2-6) : جدول اهتلاك المشروع¹

رقم الإيداع	تاريخ الإيداع	الإيداع الدوري	الفائدة 05%	TVA 17%	المجموع	رأس مال الأصلي
1	10/03/2013	0	1 280 000,00	217 600,00	1 497 600,00	64 000 000,00
2	10/06/2013	0	1 308 444,44	222 435,55	1 530 879,99	64 000 000,00
3	10/09/2013	0	1 308 444,44	222 435,55	1 530 879,99	64 000 000,00
4	10/12/2013	0	1 294 222,22	220 017,78	1 514 240,00	64 000 000,00
5	10/03/2014	4 693 607,03	1 280 000,00	217 600,00	6 191 207,03	59 306 392,97
6	10/06/2014	4 772 598,11	1 212 486,26	206 122,66	6 191 207,03	54 533 794,86
7	10/09/2014	4 886 758,66	1 114 913,14	189 535,23	6 191 207,03	49 647 036,20
8	10/12/2014	5 016 558,15	1 003 973,40	170 675,48	6 191 207,03	44 630 478,05
9	10/03/2015	5 146 853,84	892 609,56	151 743,63	6 191 207,03	39 483 624,21
10	10/06/2015	5 246 758,74	807 220,76	137 227,53	6 191 207,03	34 236 865,47
11	10/09/2015	5 372 261,21	699 953,69	118 972,13	6 191 207,03	28 864 604,26
12	10/12/2015	5 508 270,50	583 706,44	99 230,09	6 191 207,03	23 356 333,76
13	10/03/2016	5 638 596,18	472 316,97	80 293,88	6 191 207,03	17 717 737,58
14	10/06/2016	5 767 398,75	362 229,30	61 578,98	6 191 207,03	11 950 338,83
15	10/09/2016	5 905 354,92	244 318,04	41 534,07	6 191 207,03	6 044 983,91
16	10/12/2016	6 044 983,91	122 243,01	20 781,31	6 188 008,23	6 188 088,23
		64 000 000,00	13 987 090,67	2 377 803,87	80 364 894,54	

المصدر : وثيقة مقدمة من طرف بنك BADR.

رقم الأعمال لهذا المشروع :

- السنة الأولى : 71 695 126,00 دج.

- السنة الثانية : 96 130 197,00 دج.

- السنة الثالثة : 90 937 935,00 دج.

- السنة الرابعة : 86 776 097,00 دج.

¹ - وثيقة مقدمة من طرف بنك BADR وكالة غرداية.

الجدول رقم (2-7) : حساب التدفقات الصافية

التدفقات المتراكمة	التدفقات الصافية	الاهتلاك	النتيجة	السنوات
75 171 246,00	75 171 246,00	173 806,00	74 997440,00	السنة 2009
86 961 634,70	11 790 388,70	2 177 369,00	9 613 019,70	السنة 2010
35 671 221,70	23 880 833,00	14 839 865,00	9 040 968,00	السنة 2011
45 009 703,70	21 128 870,70	12 451 261,00	8 677 609,70	السنة 2012

المصدر : من إعداد الطالبة انطلاقا من وثائق مقدمة من طرف بنك BADR.

الفرع الثاني : المؤشرات المستعملة لتقييم المشروع الاستثماري

أولا : فترة الاسترداد DR

$$\text{فترة الاسترداد} = \text{قيمة الاستثمارات المبدئية} / \text{متوسط صافي التدفق النقدي السنوي}$$

بما أن التدفقات النقدية غير ثابتة فإنه يجب حساب مجموع التدفقات النقدية إلى غاية تغطيتها لقيمة الاستثمار المبدئية، ثم يتم استعمال الطريقة الثلاثية من أجل تحديد مدة الاسترجاع.

$$20\ 629\ 161,43 \leftarrow 12$$

$$9\ 714\ 107,03 \leftarrow X$$

معنى ذلك أن فترة الاسترداد تقدر بـ : سنتين و6 أشهر و5 أيام.

التعليق : بحسب هذا المعيار فإن البنك سيعمل على تمويل هذا المشروع، وذلك لأن فترة استرجاعه للأموال ستكون قصيرة جدا.

ثانيا : معدل العائد المحاسبي

$$\text{معدل العائد المحاسبي} = (\text{متوسط الأرباح السنوية} / \text{متوسط تكلفة المشروع}) \times 100$$

متوسط الأرباح المحاسبية = الأرباح المحاسبية / مدة السنوات.

$$= (8\ 677\ 609,7 + 9\ 040\ 968,00 + 9\ 613\ 019,7 + 7\ 343\ 318,00) / 4$$

$$= 8\ 668\ 728,25$$

ومنه معدل العائد المحاسبي = $92\ 000\ 000 / 34\ 674\ 915,40 =$

$$0,38 =$$

التعليق : معدل العائد المحاسبي 38 في المائة.

ثالثا : معيار القيمة الحالية الصافية : VAN

$$VAN = \frac{\sum cft}{(1+k)^n} - I_0$$

$$VAN = \frac{75\ 171\ 246}{(1+0.05)^1} + \frac{11\ 790\ 388.7}{(1+0.05)^2} + \frac{23\ 880\ 833}{(1+0.05)^3} + \frac{21\ 128\ 870.7}{(1+0.05)^4} - 92\ 000\ 000 = 28\ 297\ 828.61$$

التعليق : بما أن القيمة الحالية الصافية للتدفقات النقدية موجبة فهذا يعني أن المشروع ذو مردودية إيجابية وعليه يمكن للبنك قبول تمويله.

رابعا : دليل الربحية IP

مؤشر الربحية = مجموع التدفقات الصافية للمشروع الاستثماري / الاستثمار الأولي للمشروع

$$IP = \frac{75\ 171\ 246}{(1+0.05)^1} + \frac{11\ 790\ 388.7}{(1+0.05)^2} + \frac{23\ 880\ 833}{(1+0.05)^3} + \frac{21\ 128\ 870.7}{(1+0.05)^4} / 92\ 000\ 000 = 1.30$$

التعليق : بما أن مؤشر الربحية أكبر من الواحد فإن البنك سيقوم بتمويل المشروع الاستثماري.

خامسا : معدل العائد الداخلي TRI

لدينا :

$$VAN = \frac{\sum cft}{(1+k)^n} - I_0$$

ومنه :

$$\frac{75\ 171\ 246}{(1+k)^1} + \frac{11\ 790\ 388.7}{(1+k)^2} + \frac{23\ 880\ 833}{(1+k)^3} + \frac{21\ 128\ 870.7}{(1+k)^4} = 28\ 297\ 828.61$$

بعد استخدام أسلوب التجربة والخطأ سنحصل على : $VAN = 0 / TRI = 5.43\%$

التعليق : بعد مقارنة هذه القيمة بمعدل الفائدة السائد وهو 5 في المائة، وبما أنها أكبر منه فهذا يعني أن عائد المؤسسة من هذا المشروع سيغطي كل المصاريف المالية الناجمة عن القرض الموجه للتمويل.

قرار البنك:

إذا نظر البنك للمؤشرات فإنه سيقبل تمويل المشروع، وذلك لأن فترة الاسترداد قصيرة ومناسبة، ومعدل العائد المتوسط جيد، كما أن القيمة الحالية الصافية أكبر من الصفر وبالتالي فهي أيضا ملائمة، بالنسبة لمؤشر الربحية كان أكبر من الواحد إذ هو ملائم أيضا، أما بالنسبة لمعدل العائد الداخلي فإنه أكبر من معدل الفائدة في البنك.

خلاصة الفصل

إن البنك قبل قبوله أو رفضه لتمويل أي مشروع استثماري يقوم بدراسة شاملة وعميقة للوضع المالي للمؤسسة أو الشركة لمعرفة مدى إمكانياتها على تسديد ديونها في أجل استحقاقها، ومن خلال دراستي المالية في هذا الفصل وجدت أن البنك يعتمد في عملية تقييمه للمشروع على مختلف المعايير التي تساعد على أخذ القرار النهائي، وتتمثل هذه المعايير في المعايير المعتمدة على السيولة وأخرى معتمدة على المردودية.

ورغم أن عملية منح القرض هي عملية أساسية لاستمرارية البنك إلا أنها لا تتم بطريقة حتمية أي ليس كل طلب قرض يلاقي القبول.

الخطمة

خاتمة

تعتبر المشاريع الاستثمارية ذات أهمية بالغة، والتأثير المباشر على حجم الاستثمارات فلا بد من التقليل من نسب فشلها وما ينجم عنها من إهدار للموارد والطاقات، وهذا بإخضاعها دراسات الجدوى الاقتصادية قبل تنفيذها والتي تسمح بالتحديد من قبل لإمكانية النجاح والقدرة على مواجهة المخاطر وعدم اليقين من المستقبل. إن الاهتمام بالدراسة الجدوى المالية يرجع إلا كونها وسيلة تساعد في اتخاذ القرارات الاستثمارات الرشيدة مما يسمح بتحقيق الكفاءة الاقتصادية في استخدام القدر المتاح من الموارد المالية. وقد حاولنا في هذا البحث إبراز أهمية دراسة الجدوى المالية في تقييم المشاريع الاستثمارية وكآلية لتفعيل منح الائتمان في البنوك. ومن خلال دراستنا لمختلف العناصر الواردة استخلصنا النتائج التالية.

النتائج

وتتمثل في مايلي :

- نشاط البنك يتوقف على نوع وحجم الزبائن المتعامل معهم؛
- كما يمكن الإشارة إلى النقائص التي توجهها البنوك في منح القروض، لها آثار سلبية على نتائج هذه البنوك وأهم هذه الآثار :
- أثر التأخر عن التسديد؛
- أثر عدم سيولة البنك يهدد سمعته ومردوديته مما يؤدي إلى إفلاسه وغلق أبوابه تجاه المستثمرين؛
- أثر ارتفاع أسعار الصرف يؤثر على قرار الاستثمار، من خلال انخفاض العائد المتوقع بارتفاع معدل الفائدة، وهذا ما يفسر ظاهرة التضخم وانعكاسها على الاقتصاد الوطني.

التوصيات و الاقتراحات

- على البنوك أن تولي اهتماما أكثر بالدراسات السوقية والتقنية للمشاريع والعمل على تحسين وظائفها في اتخاذ القرارات الممنوحة ميدانيا من أجل تنظيم أكثر لعملية التمويل؛

- حتى تستعيد المصارف (البنوك) سيولتها وتتمكن من مواجهة احتياجات تمويل الاستثمار فإنه من الضروري الانفتاح على البنوك الأجنبية؛

- إزالة العراقيل البيروقراطية التي تواجه المستثمرين، وفي مقدمتها عقبات الحصول على التمويل من طرف البنك، إذ لا بد أن تنحصر الفترة التي تفصل بين القرض والحصول عليه، وهذه الفترة نراها طويلة في الوقت الحالي بسبب طول مدة دراسة طلبات القرض، وكثرة الوثائق.

آفاق البحث

لقد تبين لي من خلال الخوض في هذا البحث بأن هناك جوانب هامة جديدة بالدراسة والبحث ونقترحها لتكون إشكاليات بحوث ودراسات آمل أن تنال حقها من الدراسة والتحليل في المستقبل وهي :

- كفاءة نظام الإقراض في البنوك الجزائرية نتيجة العولمة.

- إدارة الجودة الشاملة كمدخل لتحسين جودة الخدمات المصرفية.

- مدى نجاح البنك في تحقيق أهدافه من خلال تميله للمشاريع الاستثمارية بالقروض.

- مدى اتخاذ القرارات المالية بالنسبة للمستثمر.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

الكتب باللغة العربية

- أمين السيد أحمد لطفي، دراسة جدوى المشروعات الاستثمارية، الدار الجامعية، مصر 2005.
- د. طلعت أسد عبد الحميد، إدارة البنوك التجارية – الإستراتيجية والتطبيق، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1999.
- د. مصطفى محمود أبوبكر، دليل إعداد دراسات جدوى المشروعات وتحقيق فعالية قرارات الاستثمار، كلية التجارة – جامعة المنوفية، 2000.
- عاطف وليم اندراوس، دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات، الأطر والخطوات-الأسس والقواعد-المعايير، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2011.
- عبد المطلب عبد الحميد، دراسة الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.
- مدحت القرشي، دراسات الجدوى وتقييم المشروعات الصناعية، دار وائل للنشر، الأردن، 2009.
- نعيم نمر داود، دراسة الجدوى الاقتصادية، دار البداية، الأردن، 2011.

المصادر

- بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR.

المداخلات

- بن قايد عمار، موظف في مصلحة الشؤون القانونية والمنازعات، تقديم شروحات حول بنك BADR وكالة غرداية، 2013/05/09.
- د. عصام عبد الهادي أبو النصر، دراسة تحليلية لمشاكل قرارات الائتمان في البنوك التجارية من المنظور المحاسبي، دراسة مقارنة بين البنوك المصرية والأوروبية، كلية التجارة – جامعة الأزهر.

المواقع بالفرنسية

- Ifedia.com A/avab/wp.content.

القهررس

الفهرس

III	الإهداء
IV	الشكر
V	الملخص
VII	قائمة الجداول
VIII	قائمة الأشكال
أث	المقدمة
	الفصل الأول : الدراسة النظرية لجدوى المالية والائتمان المصرفي
02	تمهيد
03	المبحث الأول : ماهية دراسة الجدوى المالية
03	المطلب الأول : مفهوم وأهداف دراسة الجدوى المالية
03	الفرع الأول : مفهوم دراسة الجدوى المالية
04	الفرع الثاني : أهداف دراسة الجدوى المالية
05	المطلب الثاني : خطوات المنهجية لتقييم الجدوى المالية
05	الفرع الأول : إعداد خطة المصاريف العمومية والإدارية
05	الفرع الثاني : تقدير التكلفة الإجمالية للمشروع
06	الفرع الثالث : تقدير احتياجات المالية
06	الفرع الرابع : إعداد قائمة الأرباح والخسائر المقدرة
07	الفرع الخامس : إعداد تقديرات التدفق النقدي
07	الفرع السادس : إعداد الموازنة التقديرية
07	الفرع السابع : تقييم جدوى المشروع
08	الفرع الثامن : تحديد ما إذا كان المشروع يقابل معايير قرار الاستثمار أم لا ؟
08	الفرع التاسع : تحليل توقعات (التنبؤات) الخاصة بظروف التشغيل
09	الفرع العاشر : تحليل الحساسية
09	الفرع الحادي عشر : تحليل المخاطر
10	الفرع الثاني عشر : اتخاذ القرار بالقبول أو الرفض المشروع من الناحية المالية
12	المبحث الثاني : ماهية الائتمان المصرفي
12	المطلب الأول : مفهوم وعناصر الائتمان المصرفي
12	الفرع الأول : مفهوم الائتمان المصرفي
12	الفرع الثاني : عناصر الائتمان المصرفي
14	المطلب الثاني : الإجراءات العملية والأسس والضوابط الفنية لمنح الائتمان المصرفي
14	الفرع الأول : الإجراءات العملية لمنح الائتمان المصرفي
16	الفرع الثاني : الأسس والضوابط الفنية التي تحكم منح الائتمان المصرفي
19	خلاصة الفصل
	الفصل الثاني : الدراسة التطبيقية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR (وكالة غرداية)
21	تمهيد
22	المبحث الأول : تقديم عام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR
22	المطلب الأول : مهام وأهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية
22	الفرع الأول : مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية
23	الفرع الثاني : أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

25	المطلب الثاني : دراسة الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR (وكالة غرداية)
25	الفرع الأول : الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR (وكالة غرداية)
27	الفرع الثاني : مصلحة القرض
29	المبحث الثاني : الدراسة المالية والاقتصادية لملف قرض استثماري
29	المطلب الأول : الدراسة الاقتصادية للمؤسسة والمشروع
29	الفرع الأول : تقديم المؤسسة (المستثمر)
29	الفرع الثاني : تقديم المشروع
32	المطلب الثاني : الدراسة المالية للمؤسسة والمشروع
32	الفرع الأول : إنجاز الميزانية المالية للسنوات الأربعة 2009-2010-2011-2012
34	الفرع الثاني : إنجاز وتحليل الميزانية المالية المختصرة للسنوات الأربعة 2009-2010-2011-2012
35	المطلب الثالث : الدراسة المالية والتقييم المالي للمشروع الاستثماري
35	الفرع الأول : الدراسة المالية للمشروع الاستثماري
38	الفرع الثاني : المؤشرات المستعملة لتقييم المشروع الاستثماري
41	خلاصة الفصل
43	الخاتمة
46	قائمة المراجع
	الفهرس